اذا ثبت اومتى فانت طالق او ان متّ اومتى فانت طالق ومتى في كلامه
مشدودة المثناة الفوقية وتراها البساطي بالمثناة بغير تشديد فقال
لافرق بين اذا ومتى واوان الا ان يريد بان تغيبه اي الموت بان يعلم بساط
يعرف انه حلف الا يموت عنا او من مرض خاص فيحمل حنثه مكانه
فالاستشارا جع الا ارخصاصها باستعمالها في النفي كقوله فقال ان يتبعون
الا الظن واختلف قول مالك هل اذا يمتزلة ان او يوم كان اذا ظرف وشرط
فان غلبنا الظرفية كانت كيوم او الشرطية كانت كان كذا قال في التوضيح
وظاهره رد ذا لان عكسها قال ابو الحسن من رد ان كاذا قال ابن ناجي و
ذكره ضعيف وفي المدونة لغو ان طالق اذا مت انا او انت ونقله اللخمي
في ان قال وكذا اذا او علقه علي وكانها جارية او علا ما كقوله ان ولدت جارية
فانت طالق فانه لا يحنث عليه الطلاق وينتظر وضوع ما علق عليه او عدم وتبعه
وتعقب التتائي كلام المصنف بان ظاهره عدم وقوعه ولو وقع ما علق عليه
لعطفه على ما لا يحنث فيه قال وليس كذلك بل المراد انه لا يحنث وتكلف
لصحة كلامه بحمله على ظاهره بفرع ذكره صاحب النوادر عن ابن سحنون
عن ابيه ان كان حملك هذا جارية فانت طالق واحدة وان كان غلاما
فاثنتين فولدتهما فان ولدت الغلام اولا فاثنتين وانقضت عدتها
بوضع الجارية ولا يلزمه بوضعها وان ولدت الجارية اولا لم يلزم الا طلقة
لان العدة تنقضي بوضع الغلام البساطي وهذا بعيد في لفظه بل الاعني
لكلامه حينيذ ثم اجاب البساطي عن التعقب بانه لما تكلم على ما يحنث
عقبه بما لا يحنث فيه لم يقع او تيقع ولا يحنث كهذا وهنا يقع فلا تنزاع انتهى
اي يقع غير منجز وتنظر الشارح في هذه ايضا مما تقدم من قوله المولف ان كان
في بطنك غلام انت طالق اوان لم يكن فانه يحنث غير ظاهر كان قوله هنا
ان ولدت بمنزلة قوله ان دخلت الدار فانها لا تطلق الا بدخولها والله
تعالى اعلم وفي النوادر ولو قال في دعا ان كان فيه حنطة فامراته طالق
وان كان فيه تمر فعبده حر فكانا فيه حنث فيهما لان الحنث عندنا الاقل
وان قال لكما فيه او قال ان كان كل حملك غلاما او كله جارية فكان في الرحم
الامران وفي الحمل الصنفان فلا شيء عليه كقوله ان هدمت هذه البيت

كلها

كلها فلا شيء عليه بعدم بعضها او علقه على حملها وليست ظاهرة الحمل كقوله
اذا حملت فانت طالق لم يحنث لتعليقه على مستقبل له سبب وهو الوطء
الا ان يطأها مرة بعد يمينه بل وان قبل يمينه ولم تحمل استبرأ لحصول
الشك في العصمة لانها قد تحمل وقال ابن الماجشون له وطؤها في كل طهر
مرة ما لم يظهر حملها كقوله لامته ان حملت فانت حرة وفرق حملها كقوله
لامته ان حملت ابن يونس للمشهور يمنع النكاح لاجل وجواز العتق له ظاهر
وابن عرفة في رده والجواب عنه كلام تركنه لطوله واشعر قوله اذا حملت
بانه لا يحنث الا بحمل مستانف له بحملها الظاهر وهو كذلك حتى نقل ابن
يشير وابن ابي زيد واللخمي عن سحنون وحكى ابن يشير في الايمان والنذور
تطلق به ابن الحاجب وفيها يمكن من وطيها مرة ولا يحنث بحمل هي عليه
وتعقب بانه ان اراد بقوله ولا يحنث بحمل هي عليه فيها سيأتيه عن
المدونة فليس فيها وان ساقه على انه ليس منها فواضح ثم شبه في قاعدة
الحكم فقال كان حملت ووضعت فانت طالق لا شيء عليه الا ان يطأها ان
مرة وان قبل يمينه فيحنث حينيذ ولا ينتظر حملها ولا وضعها والمسئلة
في المدونة كذلك وسكت عما اذا قال لحامل ان وضعت فان وضعت فانت
طالق لدخولها في التي قبلها كما في المدونة يحمل حنثه ولا شهب يوخر
للوضع وعليه فهل لوضع احد التوءمين او لوضع الثاني قولان ولو قال
لاربع نسوة حوامل من وضعت منكن فصواحبها طوالق طلقت كل
ثلاثا على المشهور ولو قال فالبواقي طوالق لم تطلق الا الاولى او علقه على
فعل يحتمل غير غالب وجوده يمكن علمه لم يلزم الا به وهو معنى قوله
وانتظر ان اثبت كيوم قدوم زيد او ان دخلت الدار وبين الوقوع
او له ان قدم في خمسة مثلا ابن عرفة ان قصد وقت الفعل وهو تبع ه
تكملق على وقت الشيخ لابن سحنون عنده في انت طالق اذا قدم فلان ان
قصد حمل وقت قدومه اجلا كقوله اذا صدر الحاج طلقت الان وان قصد
انه لا يقدم هذا البلد فتقيم ميتا فلا شيء عليه وقال في موضع اخر تقييد
المعلق عليه بما الظاهر كقوله طرد يا لغوا الا ان يقصد بالنية فيها من
قال انت طالق يوم ادخل دار فلان فدخلها ليلا او طلق على الليل فدخلها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)